مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على ربحيتها

دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2005-2014)

أ.كرومي آسية
جامعة طاهري محمد، بشار ، الجزائر
a.meddah@univhb-chlef.dz

The problem of liquidity in Islamic banks and their impact on profitability

Applied study on Albaraka bank of Algeria during (2005-2014)

KERROUMI ASSIA

University of TAHRI Mohammed-Basher-Algeria

Received:10 Mar 2017 *Accepted: 15 June 2017* *Published: 30 June 2017*

ملخص:
هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وتحديد أثرها علىربحيتها ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم تجميع البيانات الخاصة ببنك البركة خلال الفترة 2005- 2014 وتم دراسة وتحليل سيولته بالاعتماد على أهم مؤشرات السيولة، إلى جانب ذلك تم تقييم ربحية بنك البركة باستعمال معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات، وتم في الأخير دراسة العلاقة الإحصائية بين ربحية بنك البركة معبرا عنها بمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية باعتباره مؤشرا أساسيا لتحليل الربحية وبين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والتي تعد أهم نسبة معبرة عن سيولة البنك. خلصت الدراسة إلى ارتفاع نسب السيولة لدى بنك البركة الجزائري، كما تم التوصل إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية بين العائد على حقوق الملكية بوصفه المتغير التابع الذي يمثل الربحية ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والتي تمثل السيولة.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، الربحية، السيولة، مخاطر السيولة.
رموز jel: O40 ,E24

Abstract:
This study aimed to shed light on the problem of liquidity in Islamic banks and determine the impact on their profitability. To achieve this goal we have been compiling data on Baraka Bank during the period 2002-2014, and we have been studying and analyzing liquidity in the bank on the bases of the latter's most important indicators compared to a traditional bank which was the Algeria People Funding Bank, Credit population of Algeria (C.P.A.) Besides, the Baraka Bank profit was evaluated by using the return rate on equity and on assets. It was noticed that there was a statistical relationship between Baraka Bank profitability, that is expressed in return rate index on equity as a key indicator of profitability analysis and the ratio of liquid assets to total assets. The latter is the most important ratio expressing the bank liquidity. The study concluded that there was high liquidity in Baraka Bank compared to Algeria's People Funding Bank, C.P.A. It also has been found out that there exists an inverse relationship of a statistically moral indication between the revenue of the ownership right as a dependent variable that represents profitability and the ratio of liquid assets to the total assets, which corresponds to liquidity.
Key words: *Islamic banks, liquidity, liquidity risk, profitability.*
(JEL) Classification :G21, G23

تمهيد:

تعتبر السيولة وطرق إدارتها من أكبر التحديات التي تواجه البنوك، وبخاصة البنوك الإسلامية نظرا لخصوصية هذه البنوك وفلسفتها الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، فالبنوك الإسلامية لا يمكنها الاقتراض من البنوك الأخرى كما أنها لا تستطيع اللجوء للبنك المركزي كمقرض أخير عند حاجتها للسيولة بسبب سعر الفائدة وهذا ما يتنافى مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لرفضها التعامل بسعر الفائدة أخذا وعطاء كما هو الحال بالنسبة للبنوك التقليدية، وفي ظل صعوبة حصول البنوك الإسلامية على السيولة تضطر إلى الاحتفاظ بكمية كبيرة من النقدية السائلة حتى تتمكن من الإيفاء بالتزاماتها وتسديد مستحقاتها في سبيل الحفاظ على سلامتها ومصداقيتها، الأمر الذي يؤدي إلى تعرض البنك لفقدان فرصة الحصول على أرباح كان من الممكن الحصول عليها لو قام بتوظيف تلك السيولة التي احتفظ بها، من هنا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وأثر ذلك على ربحيتها.

1. **إشكالية الدراسة:**

تدور الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية حول السؤال الرئيسي التالي: إلى أي مدى تؤثر عملية احتفاظ البنوك الإسلامية بسيولة كبيرة كنتيجة لصعوبة حصولها على سيولة بسرعة على مستوى ربحيتها؟

2. **فرضيات الدراسة:**

انطلاقا من الإشكالية، ولكي نتمكن من حلها ومناقشتها في هذه الدراسة، نضع الفرضيات التالية:

- تحتفظ البنوك الإسلامية بقدر عال من السيولة بسبب عدم تمكنها من اللجوء للبنك المركزي كمقرض أخير.
- عدم وجود دلالة إحصائية بين سيولة بنك البركة وربحيته.

3. **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع السيولة والذي يعتبر من اكبر الصعوبات التي تواجهها البنوك والبنوك الإسلامية بصفة خاصة نظرا لصعوبة الحصول على سيولة بطرق لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يحتم على هذه البنوك الاحتفاظ بقدر عال من السيولة كإجراء تحوطي لأي سحب مفاجئ مما ينتج عنه فقدان البنوك الإسلامية لأرباح كان من الممكن أن تحصل عليها فيما لو قامت بتوظيف تلك السيولة التي احتفظت بها.

4. **أهداف الدراسة:**

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

- تهدف الدراسة في المقام الأول –كما هو واضح من عنوانها- إلى دراسة مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وتحديد أثر ذلك على ربحيتها.
- إبراز أهم أسباب احتفاظ البنوك الإسلامية بقدر عال من السيولة.
- تقييم سيولة بنك البركة وكذا ربحيته وذلك بالاعتماد على مجموعة من النسب والمؤشرات.

- تحديد العلاقة الإحصائية بين سيولة بنك البركة الجزائري وربحيته.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة تم تقسيم البحث كالآتي:

أولا: الإطار النظري والدراسات السابقة

1. **الإطار النظري:**

1.1 **تعريف السيولة:**

يرى البعض بأن السيولة عبارة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع [1]. وتعرف أيضا بأنها مقدرة البنك على الوفاء لسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المتمولين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بالفائدة [2]. وبالتالي ينحصر مفهوم السيولة في النقاط التالية:

- مقدرة البنك على تسييل أصوله في أي وقت وبدون خسارة.
- استطاعة البنك على مقابلة طلب السحوبات من الودائع في أي وقت.
- تمكن البنك من تلبية الاحتياجات المالية للمستثمرين والمؤسسات والأفراد في شكل قروض وتسهيلات.

وبالتالي فإن مفهوم السيولة في البنوك الإسلامية يكمن في مقدرتها على تحويل أصولها إلى سيولة نقدية حاضرة عند الطلب وبدون خسائر بهدف مواجهة التزاماتها سواء لمقابلة سحوبات الودائع في أي وقت أو لتلبية طلبات الائتمان في شكل قروض لمجابهة احتياجات المجتمع وذلك تبعا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2.1 **مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية:**

هي المخاطر الناجمة عن السحب المفاجئ على الودائع وغيرها من التزامات البنك، الأمر الذي يجعل البنك مضطرا لبيع موجوداته في فترة قصيرة وبأسعار قليلة لمواجهة السحب المفاجئ [3]، وعُرفت مخاطر السيولة تبعا لمجلس الخدمات الإسلامية المالية بأنها تعرض مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لخسارة محتملة تنشأ عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن تتكبد تكاليف أو خسارة غير مقبولة [4]. وتنشأ مخاطر السيولة عند حدوث فائض أو عجز عن الوفاء باحتياجات العملاء الفورية أو صعوبة الحصول على السيولة، وتكون هذه المخاطر أكثر شدة في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التجارية نظرا للأسباب التالية:

- البنوك التقليدية طورت أدواتها في مواجهة مخاطر السيولة بحيث تقوم باستخدام الأموال المتاحة لها، مراعية توافق الآجال بين مدد الودائع ومدد القروض، وتختلف حالة البنوك الإسلامية اختلافا جذريا عن البنوك التقليدية في أنها لا تقدم الأموال قروضا لآجال محددة، بل تقوم بتمويل مشروعات حقيقية يصعب في معظم الأحيان انضباط مواعيد تصفيتها وتحصيل نتاجها [5].

- لا يمكن للبنوك الإسلامية اللجوء للبنك المركزي كمقرض أخير للتمويل كغيرها من البنوك التقليدية، لأنه يفرض فائدة على القروض التي يمنحها، أو على عمليات إعادة الخصم لديه للأوراق التجارية التي سبق وأن تم

خصمها في البنوك التجارية، والذي لا يجوز ممارسته من قبل البنوك الإسلامية لأنه يتعارض مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

- عدم توفر سوق مالية إسلامية أمام البنوك الإسلامية وبالقدر الكافي لتسييل أصولها طويلة الأجل عند الضرورة أو الحاجة إلى سيولة، حيث أن تطور وتوسع الأسواق المالية جعل البنوك التقليدية لا تحجم عن استثمار أموالها في أصول طويلة الأجل، وذلك لإمكانية تحويلها إلى سيولة عند الضرورة في هذه الأسواق [6].

- عدم وجود سوق نقدي ما بين البنوك، فالبنوك الإسلامية لا تستطيع الاقتراض من البنوك التقليدية كما لا يمكنها أيضا استخدام الموارد الفائضة من خلال تلك البنوك لأن ذلك يتم بالفائدة التي لا تتعامل بها البنوك الإسلامية.

- عدم توفر أدوات مالية قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية يمكن تحويلها للسيولة في حالة الحاجة لذلك مقارنة بما هو متاح للبنوك التقليدية من أذونات خزينة وسندات وشهادات الإيداع بالفائدة.

- القيود الشرعية على بيع الديون والتي تمثل جزءا كبيرا من أصول البنوك الإسلامية [7]. بحيث لا تسمح الشريعة الإسلامية ببيع الديون إلا بقيمتها الاسمية ولهذا فلا يتوفر للبنوك الإسلامية خيار جلب موارد مالية ببيع أصول تقوم على الدين.

وفي ظل هذه الصعوبات التي لا يمكن للبنك الإسلامي من خلالها الحصول على السيولة النقدية السريعة، وتحوطا لطلبات السحب المفاجئة، تضطر البنوك الإسلامية للاحتفاظ بجزء كبير من مواردها المتاحة على شكل نقد معطل أو ودائع مصرفية بدون مقابل، تفوق نسبة السيولة المقررة من البنوك المركزية، مضحية بعوائد توظيف هذه الأموال في سبيل الحفاظ على سلامتها ومصداقيتها، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تخفيض العائد على الأموال المستثمرة والعائد على حقوق المساهمين [8].

3.1 مؤشرات السيولة في البنوك الإسلامية:

تمثل نسب السيولة قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بما لديه من نقدية أو موجودات أخرى سريعة التحويل إلى نقدية، دون أي تأخير قد يعرض البنك للخطر، وكذا تقيده بقوانين البنك المركزي وتعليماته الخاصة بالسيولة، فالبنوك الإسلامية مثلها مثل البنوك التقليدية تواجه نوعين من الطلب على السيولة:

- مقابلة احتياجات السحب من الودائع من قبل العملاء.
- الاحتفاظ بسيولة كافية لمقابلة طلب العملاء للتمويل والاستثمار.

وعليه نسب السيولة تقيس مخاطر عدم القدرة على تلبية النوعين المذكورين أعلاه. ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال نجد:

أ. نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول: هي أحد المؤشرات المهمة في تقييم سيولة البنك بحيث تعكس الأهمية النسبية للأصول السائلة من النقد وشبه النقد لإجمالي أصول البنك، ويمكن حساب هذا المؤشر تبعا للصيغة التالية [9]:

صول

ب. **المعيار النقدي:** ويوضح هذا المعيار قدرة البنك على سداد الودائع والمستحق للبنوك من خلال أصوله النقدية والمتمثلة بالنقد المتاح في صندوق البنك أو الموجود لدى البنك المركزي وكذا مستحقاته لدى البنوك الأخرى ونعبر عنه بالصيغة التالية [10]:

ق للبنوك

ت. **نسبة النقد وشبه النقد إلى الودائع تحت الطلب:** تقيس هذه النسبة قدرة البنك الفورية على تلبية سحوبات المودعين في أي وقت، وبأي حجم من ودائعهم، وتأتي أهمية هذه النسبة لأنها تربط بين النقد المتاح في البنك وبين الودائع تحت الطلب التي تخضع للسحب الفوري من قبل مودعيها، ويمكن حسابها وفق النسبة الآتية [11]:

ج- **نسبة التوظيف:** تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، ويتم التعبير عنها بالصيغة التالية [12]:

4.1 ربحية البنوك الإسلامية:

الربحية عبارة عن علاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح [13]، ويعد تعظيم الربح من أهم أهداف المؤسسات المالية وغير المالية ومنها البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية تحديدا، بحيث لا نجد في الفقه الإسلامي أي تحديد لمستوى معين من الربح إذا كانت المعاملة أو المتاجرة تتم وفقا لقواعد وضوابط أحكام الشريعة الإسلامية. غير أن البنوك التجارية سواء كانت تقليدية أو إسلامية تواجه في سبيل تعظيم ربحيتها العديد من العوامل، منها عوامل داخلية وأخرى خارجية يلخصها الشكل:

شكل رقم 1: العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التقليدية والإسلامية

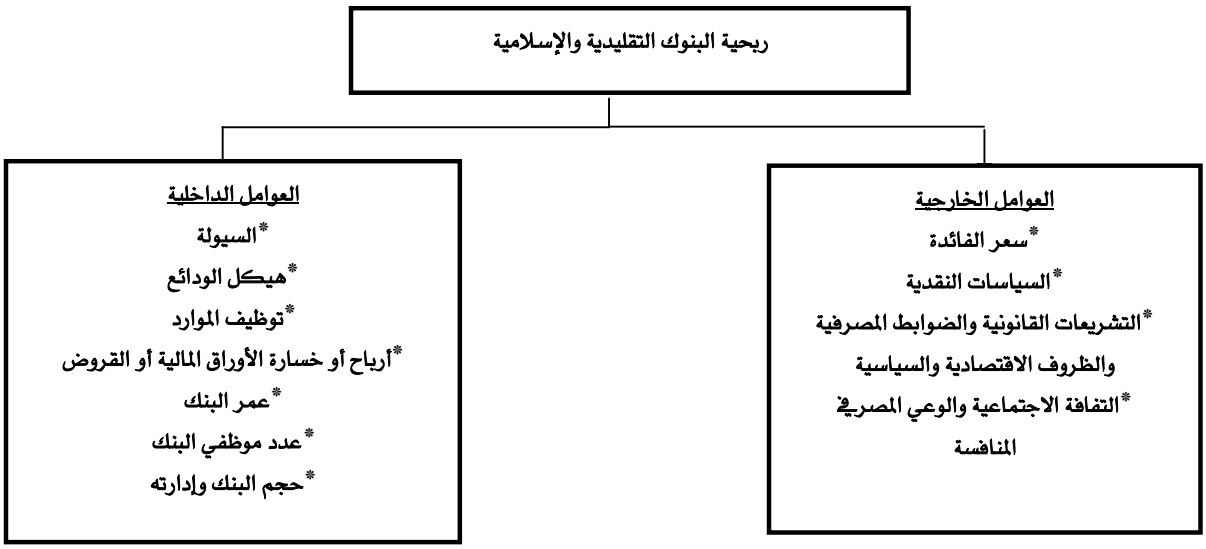

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على منذر مرهج، عبد الواحد حمودة، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم القانونية والإدارية، 2014، المجلد 36، العدد 2، ص ص 334- **337.**

ومن أهم أسس ومعايير إدارة الربحية في البنوك الإسلامية [14]:

- تسعير الخدمات البنكية: أي تسعير الخدمات التي يقدمها البنك بطريقة تتلاءم مع قدرات الزبون بحيث يستطيع تحملها.
- الاستفادة من وفرات الإنتاج الكبير: تشير نظرية وفورات الحجم الكبير إلى أن التوسع في حجم الوحدة المصرفية يتبعه توسع في الإنتاج يؤدي إلى زيادة في التكاليف بمعدل أقل من معدل زيادة الإنتاج، وعلى البنوك الاستفادة من ذلك من خلال زيادة الموجودات الاستثمارية إلى حقوق الملكية.
- انتقاء الاستثمارات ذات العوائد المرتفعة: للاستفادة من استثمارات مرتفعة العوائد يتطلب من البنوك الإسلامية إدارة مخاطر ناجحة، والاعتماد على إستراتيجية نمو مستمر من خلال التغطية الجغرافية، إضافة إلى الاستفادة من الاندماج ووفورات الحجم الكبير.
- رفع نسبة توظيف الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن.
- سرعة اتخاذ القرارات والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن أبرز المؤشرات التي يُعتمد عليها في قياس ربحية البنوك الإسلامية:

أ. **معدل العائد على حقوق الملكية:** يوضح هذا المؤشر نسبة العائد المتحقق عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين (حقوق الملكية) [15]، ولحسابه يتم تطبيق الصيغة التالية:

ب. **معدل العائد على الموجودات:** يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة البنك في توليد أرباح من موجوداته، أي نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح، ويتم التعبير عنه بالصيغة التالية [16]:

2. **الدراسات السابقة:**

- **ميمون علي العيد، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف السورية، 2015** [17]: هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر السيولة في ربحية البنوك الإسلامية ولتحقيق ذلك قام الباحث باختيار عينة من المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية وهي بنك البركة- سورية، بنك الشام وبنك سورية الدولي الإسلامي، وبعد تجميع البيانات المالية المنشورة لهذه البنوك خلال الفترة 2010- 2014 ، أجرى الباحث اختبار معامل الارتباط بيرسونبين معدل العائد على متوسط الأصول كمتغير تابع والذي يعبر عن ربحية البنوك عينة الدراسة وبينسيولتها معبرا عنها بثلاثة متغيرات مستقلة وهي نسبة تغطية السيولة ونسبة السيولة النقدية ونسبة (النقد+شبه النقد) وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS، وتوصل الباحث في آخر الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين سيولة البنوك الإسلامية عينة الدراسة وربحيتها. ويلاحظ أن الباحث أهمل في دراسة سيولة البنوك الإسلامية مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والذي يعتبر أكثر معيار معبر عن السيولة.

- **غسان سالم الطالب، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، 2015 [18]:**

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تبيان مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، بحيث قام بعرض مفهوم السيولة النقدية وبين مخاطرها وكذا مختلف آثارها في البنوك الإسلامية، ووضح أيضا أنواع مخاطر السيولة، وتوصل إلى أن مخاطر السيولة ليست فقط نتيجة نقص السيولة كما هو متعارف عليه في البنوك التقليدية وإنما قد تكون بسبب فائض السيولة والذي يعتبر من أهم المشاكل والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية نظرا لانعكاساته على ربحيتها لعدم قدرتها على توظيف كامل الموارد المتوفرة لديها، وخلص الباحث إلى أن فائض السيولة في البنوك الإسلامية يعود لعدم قدرتها للجوء إلى البنك المركزي كمقرض أخير في حالة نقص السيولة لديها.

- **جمال أحمد زيد الكيلاني، إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، 2015 [19]:** هدف هذا البحث إلى دراسة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية وتحديد أسبابها، كما تم عرض الآثار المترتبة على نقص مستوى السيولة وكذا زيادة مستواها في البنوك الإسلامية، وخلص البحث إلى انه من أبرز أسباب مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية طبيعة نشاطاتها القائمة على أحكام الشريعة الإسلامية وعدم مراعاة التشريعات والتعليمات الصادرة عن البنوك المركزية لهذه الخصوصية، وأضاف الباحث أن الزيادة أو النقصان في حجم السيولة له آثار سلبية على نشاط وأداء البنك.

- **عبد الكريم قندوز، حكيم براضية، تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات، 2014 [20]:** حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة الوقوف على طبيعة مخاطر السيولة بالبنوك التقليدية والإسلامية، وكدا تبيان الأساليب والأدوات التي تستخدمها البنوك التقليدية في إدارة سيولتها واستثمارها ومدى ملاءمتها للتطبيق بالصناعة المالية الإسلامية، كما قاما بتسليط الضوء على استراتيجيات وتقنيات إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، وخلصت الدراسة إلى أن وضع السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية شديد الحرج وذلك لقلة الأدوات والتقنيات التي تستخدمها في هذا المجال باعتبار حرمة التعامل بالفائدة، وانطلاقا من تلك النتيجة تم اقتراح العمل على ابتكار وتطوير المزيد من الأدوات الإسلامية والتي يمكن استخدامها لإدارة السيولة مع الاستفادة من الصناعة المصرفية التقليدية بما يتواءم مع طبيعة وخصائص الصناعة المصرفية الإسلامية.

- **Muhammad RAMZAN, Liquidity risk management in Islamic banks of Pakistan, 2014[21]:**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر بعض المتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية في باكستان، بحيث تضمنت تلك المتغيرات كل من قاعدة أصول البنك ورأس المال العامل الصافي والعائد على حقوق الملكية وكفاية رأس المال والعائد على الموجودات، ولبلوغ ذلك الهدف قام الباحث بتجميع البيانات المالية لخمسة بنوك إسلامية تنشط في باكستان خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى غاية عام 2011 واعتمد على طريقة المربعات الصغرى لاستخلاص النتائج، حيث كشف التحليل عن وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم أصول البنك ومخاطر السيولة، في حين أن بقية المتغيرات المستقلة ليس لها تأثير معنوي على مخاطر السيولة وعليه خلص الباحث إلى أن قاعدة أصول قوية للبنك تساهم في تعزز الرقابة على السيولة.

- **BEN JEDIDIA Khoutem, JLASSI Mouldi, le risque de liquidité pour une banque islamique : enjeux et gestion, 2013[22] :**

خلال هذا البحث قام الباحثان بدراسة العلاقة بين الوساطة البنكية الإسلامية وخطر السيولة، بحيث ركزا على توضيح أثر خصوصية البنوك الإسلامية على عرض وتسيير خطر السيولة، وهدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى صياغة نموذج للوساطة المالية الإسلامية وخطر السيولة من خلال دراسة العلاقة بين ودائع الاستثمار للبنوك الإسلامية وتمويلها بواسطة المرابحة بغرض تحديد الحجم الأمثل للاحتياطات وإدارة خطر السيولة، وتم بناء ذلك النموذج بالاعتماد على دراسة الباحثين Prisman et Al (1986) و Freixas et Rochet (1997)، وخلصت الدراسة إلى أن الحجم الأمثل للاحتياطات يرتبط بمعدل المشاركة في الأرباح بين البنك وأصحاب الودائع فارتفاع إيراد الودائع ينتج عنه زيادة حجم الموارد المالية للبنك ومنه ارتفاع حجم الاحتياطات، وتكلفة إعادة التمويلحيث أن ارتفاع هذه الأخيرة ينجر عنه حرس البنوك الإسلامية على الاحتفاظ بقدر عال من الاحتياطات لتفادي التكاليف المرتفعة للعجز عن الدفع، إضافة إلى ارتباط حجم الاحتياطاتبمعدل العائد على الأصول.

ثانيا: الدراسة التطبيقية

1 **مجتمع وعينة الدراسة:** يشمل مجتمع الدراسة البنوك الإسلامية عموما، بينما تمثل عينة الدراسة بنك البركة الجزائري باعتباره أول بنك إسلامي مشترك بين القطاع العام والخاص يفتح أبوابه في الجزائر، بحيث أنشئ بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض رقم 90- 10 المؤرخ ي 14 أفريل 1990، برأس مال قدر بحوالي 500 مليون دينار جزائري مقسم إلى 500 ألف سهم، قيمة كل سهم ألف دينار جزائري، ويشترك فيه مناصفة كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وشركة دلتا البركة القابضة السعودية [23]، ليتم في سنة 2009 رفع رأس ماله ليبلغ 10 مليار دينار جزائري، بنسبة 44٪ لبنك الفلاحة والتنمية الريفية و56٪ لشركة دلتا البركة القابضة السعودية [24].

2 **أدوات الدراسة:** تم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة في الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري بغرض تقييم وتحليل سيولة وربحية هذا البنك اعتمادا على مجوعة من المؤشرات والمعايير، كما تم استخدام معامل الارتباط لدراسة وتحديد أثر سيولة بنك البركة الجزائري على ربحيته بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

3 **تحليل سيولة بنك البركة:**

للتعرف على مستوى وحجم سيولة بنك البركة الجزائري سوف يتم الاعتماد على دراسة كل من مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والمعيار النقدي ومؤشر التوظيف، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم1 :مؤشرات السيولة لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2005- 2014

الوحدة: ٪

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	23,359	24,173	22,534	16,113	33,914	46,975	50,986	53,893	53,786	45,862
المعيار النقدي	30,483	30,369	28,417	21,090	43,905	62,915	65,637	69,737	67,345	56,903
نسبة التوظيف	84,827	80,132	80,792	90,483	78,063	61,982	56,861	50,175	50,633	61,458

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير المالية لبنك البركة الجزائري.

من خلال قراءة أرقام الجدول أعلاه يتضح أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول مرتفعة لدى بنك البركة طوال العشر سنوات خاصة سنتي 2012 و2013 نظرا لتوفر للبنك أرصدة نقدية كبيرة في الصندوق ولدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية مقارنة بباقي الأصول بحيث بلغت الأصول السائلة قرابة 81.264.583.404,48 دج و84.483.880.749,31 خلال سنتي 2012 و2013 على التوالي.

ويبدو أيضا أن بنك البركة عرف قيما مرتفعة لمؤشر المعيار النقدي خلال الفترة قيد الدراسة وخصوصا سنة 2012 بحيث بلغ هذا المؤشر قرابة 69,737٪ وهي نسبة مرتفعة جدا وهو ما يدل على أن لهذا البنك وفرة في السيولة يستطيع بواسطتها مواجهة سحوبات المودعين، ولكن هذا على حساب ربحية البنك.

كما يظهر من الجدول أعلاه أن بنك البركة حقق قيما متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض لنسبة القروض إلى الودائع، بحيث أدنى نسبة قدرت بنحو 50,633٪ والتي تم تسجيلها في عام 2012 أما أعلى قيمة لهذا المؤشر بلغت 90,483٪ والتي تم تحقيقها في عام 2008 بسبب ارتفاع القروض بمعدلات تفوق ازدياد الودائع بحيث ارتفعت من 36035389086,29 دج في عام 2007 إلى 49948547928,02 دج في سنة 2008 مقابل ارتفاع الودائع من 44602146745,33 دج إلى 55202029410,19 دج للأعوام نفسها.

يتبين من دراسة المؤشرات الثلاثة أن بنك البركة يحتفظ بنسب عالية من السيولة، بحيث أنه سجل معدلات مرتفعة لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والمعيار النقدي، في حين عرف معدلات منخفضة لنسبة التوظيف فهو لا يقوم بتوظيف كل الودائع المتحصل عليها في قروض وسلف بحيث يحتفظ بجزء منها في شكل نقدية سائلة لمواجهة السحوبات من الودائع وطلبات التمويل.

4. **تحليل ربحية بنك البركة الجزائري:** لدراسة ربحية بنك البركة سوف يتم الاستناد إلى مؤشرين وهما معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول، والجدول رقم 2 يوضح قيم هاذين المؤشرين لبنك البركة خلال الفترة 2005- 2014 كما يلي:

جدول رقم 2: معدل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول لبنك البركة خلال الفترة 2005- 2014

الوحدة: ٪

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العائد على حقوق الملكية	20,937	22,595	23,569	29,866	17,345	17,657	18,922	19,490	18,298	18,568
العائد على الأصول	1,582	2,245	2,348	3,699	2,879	2,691	2,841	2,778	2,605	2,645

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير المالية لبنك البركة الجزائري.

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة صافي الدخل إلى حقوق الملكية لبنك البركة سجلت ارتفاعات مضطردة خلال الفترة 2005- 2008 ابتداء من 20,937٪ وصولا إلى 29,866٪ مما يعني تحسنا في مستوى ربحية الأموال الخاصة، لينخفض هذا المعدل سنة 2009 وهذا يرجع إلى الزيادة في حقوق الملكية بمعدل أعلى من الزيادة في صافي الدخل، ويعزى كبر حجم حقوق الملكية إلى رفع رأس مال بنك البركة من 2,5 مليار دينار جزائري إلى 10 مليار دينار خلال هذه السنة، لتعاود هذه النسبة الارتفاع من جديد سنة 2010 وتستمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2012 كنتيجة لنمو صافي الدخل بمعدل أعلى من نسبة تطور حقوق الملكية ثم تنخفض هذه النسبة سنة 2013 ويعود ذلك إلى تراجع النتيجة الصافية بمبلغ 97541173,19 دينار جزائري قياسا بسنة 2012 بسبب انخفاض المبالغ المحصلة من الرسوم والعمولات المصرفية وإيرادات التشغيل الأخرى وكذا ارتفاع المصاريف التشغيلية بنسبة 7٪ هذا من جهة وارتفاع الأموال الخاصة بمبلغ قدره 827349276,09 دينار جزائري من جهة ثانية، وفي آخر سنة رجعت هذه النسبة للارتفاع كنتيجة لتحسن النتيجة الصافية عن ما كانت عليه سنة 2013 بمعدل يفوق نسبة زيادة حقوق الملكية.

كما أظهر مؤشر العائد على الأصول لبنك البركة ارتفاعات متلاحقة خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، فبعد أن سجل المؤشر نسبة مقدارها 1,582٪ سنة 2005 ارتفع ووصل إلى أعلى مستوياته عند عام 2008 بسبب ارتفاع النتيجة الصافية بمعدل 102,34٪ عن ما كانت عليه سنة 2007 وهو أعلى من نسبة زيادة الأصول والتي بلغت 28,46٪، لينخفض هذا المؤشر سنتي 2009 و2010 كنتيجة لكبر نسبة نمو الأصول مقارنة بنسبة تطور صافي الربح، ثم يزداد هذا المؤشر سنة 2011 ليعاود الانخفاض سنة 2012 واستمر بالانخفاض إلى غاية سنة 2014، لكن طوال فترة الدراسة حقق البنك معدلات مقبولة جدا لمؤشر العائد على الأصول باعتبارها تفوق النسبة النمطية والمقدرة بنحو 1,5٪ [25] مما يشير إلى كفاءة بنك البركة في استغلال واستثمار موجوداته لتوليد الأرباح.

5 دراسة العلاقة الإحصائية بين سيولة بنك البركة الجزائري وربحيته: سيتم اختبار الفرضية الخاصة ببنك البركة والتي مفادها عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين معدل العائد على حقوق الملكية والذي يعبر عن ربحية بنك البركة وبين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والتي تمثل سيولة بنك البركة، بحيث تتضمن هذه الدراسة مجموعتين من المتغيرات:

المتغير المستقل: والذي يمثل نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

المتغير التابع: والذي يعكس معدل العائد على حقوق الملكية.

ولاختبار العلاقة بين تلك المتغيرين تم إجراء اختبار معامل الارتباط الذي يختبر طبيعة العلاقة وقوتها بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم3.

جدول رقم 3: معامل الارتباط بين معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

Correlation t-statistic propability	**X**	**Y_1**
X	1,000000 - -	
Y_1	-0,761594 -3,323969 0,0105	1,000000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8.

يبين الجدول رقم 3 أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0,7615-) وهي تدل على وجود علاقة عكسية قوية بين المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) والمتغير المستقل (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول)، الأمر الذي يشير في الأخير إلى العلاقة العكسية بين سيولة بنك البركة وربحيته، بمعنى أنه كلما ارتفعت السيولة كلما انخفض معدل العائد على حقوق الملكية، وهذه نتيجة طبيعية فزيادة السيولة تعني أن هنالك نقدية معطلة وغير مستغلة لدى البنك وبالتالي ضيع البنك فرصة استثمارها لتعود عليه بعوائد، كما يتضح من الجدول أعلاه أن t المحسوبة بلغت حوالي |18,115- | وهي أعلى من القيمة الجدولية والتي عادلت قيمتها عند درجة حرية 9 ومستوى معنوية 0,05 قرابة 2,262 كما أن احتمال الدلالة المقابل لإحصائية t يساوي إلى0,0105 وهو أقل من 0,05 مما يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم وعليه يمكن القول بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الربحية وبين متغير السيولة في بنك البركة الجزائري.

وللتعرف على حجم انخفاض معدل العائد على الموجودات مقابل ارتفاع السيولة سيتم اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجدول أسفله يوضح ذلك:

جدول رقم 4: تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط

Variable	Coefficient	St.Error	t-statistic	Prob
C	28,076670	2,362547	11,88408	0,0000
X	-0,197850	0,059522	-3,323969	0,0105
R-squared	0,580025	F-statistic	11,04877	
Adjusted R-squared	0,527529	Prob F-statistic	0,010478	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال قراءة أرقام الجدول أعلاه يتبين أن معامل التحديد بلغ حوالي 0,58 وهذا ما يشير إلى أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول تفسر ما قيمته 58٪ من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع الممثل في معدل العائد على حقوق الملكية بمعنى أن 58٪ من التغيرات الحاصلة في الربحية تتعلق بالسيولة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تدرج في النموذج، ويبدو من الجدول أعلاه أن هي قيمة سالبة وتقدر بحوالي (0,19-) مما يدل أيضا على العلاقة العكسية بين معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة الأصول السائلة وأن زيادة هذه

الأخيرة بمقدار 1٪ سوف يترتب عليه حدوث انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة قدرها 0,19٪، كما يتبين من الجدول رقم 4 أن هذا النموذج معنوي والسبب في ذلك يعود إلى أن احتمال الدلالة المقابل لإحصائية F (0,0105) أصغر من مستوى المعنوية والمقدر بنحو 0,05. ويمكن توضيح العلاقة بين المتغير التابع والمتمثل في معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والتي تعكس المتغير المستقل وذلك بإدراج الشكل رقم 2.

شكل رقم 2: العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

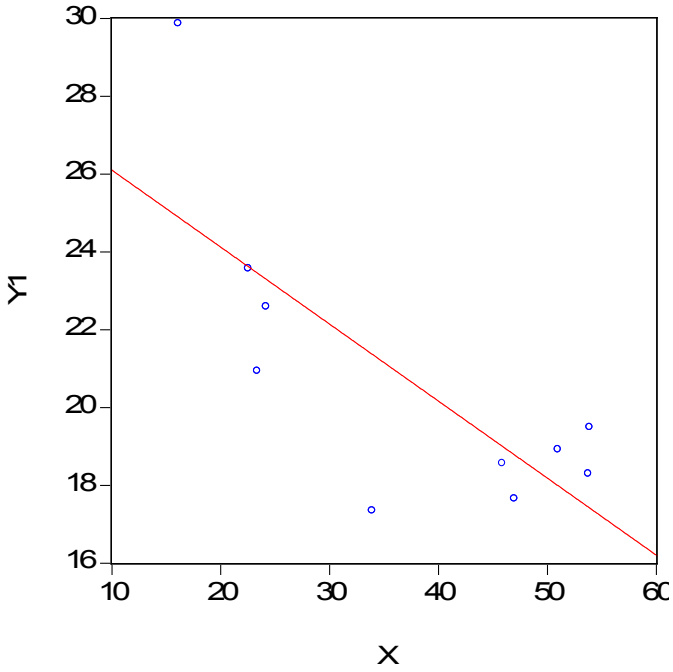

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8

خلاصة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى ارتفاع حدة مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، وذلك لصعوبة الحصول على أدوات وتقنيات تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، الأمر الذي نتج عنه مشكلة الفائض في السيولة لدى البنوك الإسلامية مما ينجر عنه انخفاض العوائد، ومن النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث:

- محدودية أدوات وتقنيات تتوافق مع الشريعة الإسلامية تتمكن من خلالها البنوك الإسلامية من الحصول على السيولة.
- من أبرز أسباب احتفاظ البنوك الإسلامية بسيولة مرتفعة هو عدم تمكنها من الاقتراض من البنوك الأخرى والبنك المركزي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- يعاني بنك البركة الجزائري من فائض سيولة.
- حقق بنك البركة نسب توظيف منخفضة رغبة منه الاحتفاظ بسيولة نقدية بدلا من توظيفها في قروض وتسهيلات.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الربحية وبين متغير السيولة في بنك البركة الجزائري وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية، بحيث أن زيادة 1٪ في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول سوف ينجر عنها انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة قدرها 0,19٪.

الاقتراحات: وفي ظل النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث يمكن اقتراح ما يلي:

- ضرورة ابتكار طرق وأساليب تمكن البنوك الإسلامية من الحصول على سيولة عند الحاجة بحيث تكون تتواءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- إنشاء سوق مالية إسلامية وفق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.
- تعاون البنوك الإسلامية فيما بينها بشأن التزويد بالسيولة النقدية عندما تنشأ الحاجة لدى البعض منها، وتوفرها لدى البعض الآخر.
- التشجيع على إنشاء سوق ما بين البنوك الإسلامية.
- ضرورة معاملة البنك المركزي والجهات الرقابية وغيرها للبنوك الإسلامية تعاملا خاصا يتماشى مع طبيعتها.
- الاعتماد على الدراسات والتنبؤات بغرض المواءمة بين هدف الربحية وقيد السيولة.
- الاستفادة من النماذج الإحصائية المقترحة لتحديد الحجم الأمثل من السيولة من أجل تفادي تكديس بعض الموارد وتوظيفها لتعود على البنك بعوائد وأرباح.

المراجع والاحالات:

1 . سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**،دار أسامة للنشر،عمان، 2008، ص ص 90- 91.

2 . إبراهيم عبد الحليم عباده، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع،الأردن، 2008، ص 129.

3. علي عبد الله شاهين، بهية مصباح صباح، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، **مجلة جامعة الأقصى**، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، جوان، 2011، ص 13.

4. غسان سالم الطالب، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، **المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية**، يومي 29- 30 جوان 2015، بدون صفحة.

5. عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2015، ص 275.

6. سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2012، ص 129.

7. عبد الكريم قندوز، حكيم براضية، تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات، **مجلة البحوث الاقتصادية**، العدد الثاني،2014، ديسمبر، ص 9.

8. محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها- مبادئها- تطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008، ص 433.

9. محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 401.

10. عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 320.

11. دريد كمال آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، 2015، ص 91.

12. رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 196.

13 . إبراهيم عبد الحليم عباده، مرجع سابق، ص 178.

14. نفس المرجع، ص ص 137- 140.

15 Mabwe Kumbirai, Robert webb,″ A financial ratio analysis of commercial bank performance in south Africa, journal compilation, **African centre for economics and finance**, vol 2, N 1, 2010, December, p 39.

16. جودت جعفر خطاب، **إعادة هيكلة المصارف دراسة تطبيقية**، دار دجلة، عمان، 2009، ص 174.

17 ميمون علي العيد، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السورية، **مجلة جامعة البعث**، المجلد 37، العدد 9، 2015، ص ص 117- 145.

18. غسان سالم الطالب، مرجع سابق، بدون صفحات.

19. جمال أحمد زيد الكيلاني، إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، **المؤتمر الدولي الثاني للمالية الإسلامية**، 2015، بدون صفحات.

20. عبد الكريم قندوز، حكيم مرجع سابق، ص ص 11- 30.

21Muhammad RAMZAN, Liquidity risk management in Islamic banks of Pakistan: A Study of Islamic Banks of Pakistan, **interdisciplinary journal of contemporary research in business**, vol 5, no 12, April, 2014, pp 199-215.

22 BEN JEDIDIA Khoutem, JLASSI Mouldi, le risque de liquidité pour une banque islamique : enjeux et gestion, le risque de liquidité pour une banque islamique, vol 7, no 1, juin, 2013, pp 71-96.

23 . سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر- الواقع والأفاق، **مجلة الباحث**، 2006، العدد 4، ص 25.

24. بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي، 2012، ص 06.

25. سمير عبد الرزاق السرايري، قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 43- 44، 2008، ص 145.